المملكة المغربية
رئاسة النيابة العامة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵏⵉⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

2025 نونبر 27

2025/1/ع ن/س/ح 1/26

إلى السيدات والسادة

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

وارد 2025/1/55 نونبر 27 2025

الموضوع: حول تضمين تاريخ ارتكاب الجريمة في أوامر الإيداع بالسجن.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد؛

لا تخفى عليكم الأهمية التي يكتسيها تحديد تاريخ ارتكاب الجريمة بالنظر للآثار القانونية المتعددة التي تترتب عن هذا التاريخ، كالشروع في احتساب مدة تقادم الدعوى العمومية، وكذا ضبط سن المشتبه فيه أثناء ارتكاب الجريمة والذي يعتبر معياراً أساسيا للتمييز بين الرشداء والأحداث.

وتستمر أهمية تحديد تاريخ ارتكاب الجريمة حتى بعد انقضاء الدعوى العمومية، إذ تنتقل أهمية هذا التحديد إلى مرحلة تنفيذ العقوبة السالبة للحرية والإكراه البدني، فهو شرط أساسي للتثبت من توفر حالة تعدد الجرائم التي ينتج عنها إدماج العقوبات السالبة للحرية عند تعدد الأحكام الصادرة في حق نفس المحكوم عليه (الفصلان 119 و120 من مجموعة القانون الجنائي)، كما أنه لا يمكن تطبيق الإكراه البدني إذا كان سن المحكوم عليه يقل عن 20 سنة عند ارتكاب الجريمة طبقا للمقتضيات الجديدة الواردة في المادة 636 من قانون المسطرة الجنائية.

وتبعا لذلك، فإن الأدوار الجديدة المنوطة بكم بموجب التعديلات التي طالت قانون المسطرة الجنائية بموجب القانون رقم 03.23 تقتضي منكم الحرص على التوثيق الدقيق لتاريخ ارتكاب الجريمة بشكل يحول دون وقوع أي صعوبات عند تطبيق العقوبات السالبة للحرية أو الإكراه البدني في الغرامات والمصاريف القضائية، لذا أدعوكم إلى التقيد بما يلي:

Scanné avec CamScanner

Scanné avec CamScanner

Scanné avec CamScanner

1. تضمين تاريخ ارتكاب الجريمة بدقة في اوامر الإيداع بالسجن الصادرة عنكم، مع قيام قاضي النيابة العامة الذي قام بدراسة المحضر واتخاذ قرار المتابعة في حالة اعتقال بتوضيح هذا التاريخ والإشارة إليه بوضوح عند تسطيره للمتابعة؛
2. التحقق قبل توقيع الأمر بالإيداع في السجن من قيام كتابة النيابة العامة بتضمين تاريخ ارتكاب الجريمة بهذا الأمر بشكل واضح ودقيق؛
3. إذا كان الشخص قد تورط في ارتكاب عدة جرائم او استمر في ارتكاب الجريمة لمدة طويلة، فيتعين توضيح تاريخ ارتكاب الجريمة الأولى او الشروع فيها وتاريخ آخر فعل جرمي تم اقترافه، لضمان التفعيل السليم لأحكام إدماج العقوبات والإكراه البدني.

وبالنظر لما لهذه التعليمات من دور في ضمان التطبيق السليم للقانون عند تنفيذ العقوبات، فإني أدعوكم إلى الالتزام بها بكل حرص والرجوع إلى هذه الرئاسة عند وجود أي صعوبة.

والله ولي التوفيق

والسلام.

الوكيل العام للملك
رئيس النيابة العامة

هشام البلاوي

Scanné avec CamScanner

Scanné avec CamScanner